



قراءة نقدية لكتاب عنوانه

الدكتور/ احمد عبدالعزيز محمود *

بينما كنت أقلب النظر في محتويات إحدى المكتبات، وقع نظري على كتاب عنوانه "عرب واكراد رؤية عربية" فاستوقفني هذا العنوان وأثار في نوع من الانتباه، فحفظني دافع غريزة الاطلاع على تقليب صفحاته، ولما أمعنت في قراءته، رأيت لزاماً على كباحثٍ كردي متخصص في حقل التاريخ أن لا أقف حياله موقف المتفرج وحرّف الاهتمام عنه لما اشتمل عليه من أفكار وراء تستحق الرد عليها، رداً نقدياً بناءً مبنياً على منهج البحث العلمي بعيداً عن كل أشكال العواطف النابعة عن الانتماء القومي الى أمة بعينها نابضاً وراء ظهري كلما يمت بأي نمط من أنماط الطعن والتشويه والتجريح العلمي، راجياً ان لاتكون هذه



الردود المستمدة من منطق الوقائع ثقيلية الوقع على اسماع القراء الاعزاء بمن فيهم المؤلف الكريم الذي عالج المسألة الكردية حسب منظوره الذي أملاه عليه أُنتماءه القومي، ونظرته المشبعة بمفاهيمه التي قد تركت أثراً غيراً ايجابياً على رقعة الافكار والعواطف من حيث سعة الدائرة وضيقتها، وقد الزمت نفسي بنفسي بدراسة الكتاب والرد عليه، مما أملت له اسباب عديدة، ضمنها المؤلف كتابه، وكان بعضها يفيض بالاحجاف والتنكر لشعب ضارب بأطنابه في أغوار الزمن السحيق تاريخياً بحيث يستعصي اجتثاث جذوره على اية قوة مهما تعاضم جبروتها وطار في الافاق صيتها، لان المالك ألصق بملكه من غيره كما هو شأن جلد لصيق بالعظم لايفارقه أبداً، كان حرياً بهذا المؤلف، عدم القفز على الحق والحقيقة ارضاءً لنزعة استهوته أو فكرة استحوذت عليه، وأخذت منه بشغاف القلب ناسياً ان للاخرين وجوداً وحقوقاً في هذه الحياة التي هي منحة للجميع، لايجوز لأحدا أن يختلسها من أحد أو يهبها لأحد باعتبار ان الذي لايملك شيئاً قادراً على ان يقدمه هبة سخية لغيره، ان هذا الأمر محكوم عليه بالاحجاف مسبقاً، لاسيما ان الكتاب يحسب نفسه عنصراً فعلاً منخرطاً في حركة قومية تقدمية من مبادئها الايمان بحقوق الآخرين، وخاصة اذاكان هؤلاء الاخرون أكراداً شركاء للعرب في الدين والوطن والتاريخ والمصالح والاهداف المشتركة، ناهيك عن امتزاج الدم الناتج عن المصاهرة وماترتبه من حقوق اضافية ينبغي حملها على التذكر ولاالتنكر، فبرغم اقدامه على طرح المسألة الكردية من الزواية ايجابية تشجيعها وتبنيها بقصد تنميتها ها صوب الاتمام والتكامل، بعد الاطلاع على مفرداتها المساهمة في تكوين تفاصيلها من النواحي التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تشكل مجتمعة المدخل السليم لطرح الموقف القومي الانساني من هذه القضية التي دامت طويلاً بانتظار الحل العادل والمنصف لها.

برغم من كل ذلك وغيره من ايجابيات المنطق السليم، نراه يخوض غمار الموضوع سالكاً مسلكاً وعرأً تشخص على جوانبه

كان
حرياً بهذا
المؤلف، عدم
القفز على الحق
والحقيقة ارضاءً
لنزعة استهوته أو
فكرة استحوذت
عليه، وأخذت منه
بشغاف القلب
ناسياً ان للاخرين
وجوداً وحقوقاً في
هذه الحياة



شواهد الاخطاء التي لايمكن اخفائها أو التستر عليها، فقد أثرت رصدها والتبصير بها لعل المنزلق في هوتها ينتشل نفسه بتداركها مستقبلاً. ومن الاخطاء الشاخصة للعيان دونما عناء، وعدم انطباق الاسم على المسمى، حين اختار عنوان كتابه (عرب واكراد) أن القارئ يتبادر الى ذهنه، ان الكاتب سيتحدث عن فرعين ينتسبان الى دوحه واحده، بيد ان الأسف يخيم على نفس القارئ كلما خطي خطوة نحو التوغل في عمق الكتاب، حيث يجد عدم المناسبة والانسجام بين المحتوى والعنوان، من غير أن يضرب صفحاً عن محاولاته المحمومة لحمل الناس على تجاهل وجود الشعب الكردي، منطلقاً من تجاهله الذاتي الذي يبغى فرضه على الآخرين، بالتصريح تارة وبالتلميع تارة أخرى، ولربما كان هذا الهدف من صلب غاياته الاساسية، حين استعد لوضع هذا الكتاب، بعد ان أعد مادة بحثه. فجهوده المسخرة لانكار هوية الآخرين، واقناع فئة ماينفسي النزعة، لم يكن الا ضمن منهجه المعد مسبقاً، والمبني على النية المبيتة والمتضمنة حرمان شعب بكامله من هويته لالشيء الا لان الكتاب ومن على شاكلته يستكثرونها عليه، فهما كرس هذا الرجل جهده وطوع امكاناته، فانه ليس بقادر ولاقدير على تحقيق هذا الهدف، لأن الوقائع التاريخية الجلية للعيان والحقائق الصارخة الفياضة بالبيان، اطوال باعاً وأرسخ قدماً في أرضية الواقع. من محاولات التي لاتنهض على دليل يسعفها ويعينها على الصمود، أمام حشد من الأدلة والبراهين التي تحفل بها المصادر والمراجع التاريخية العربية والاسلامية قبل غيرهما، وهي تنطق بلاريب ولا موارد بحقيقة وجود شعب حي ملتصق أحفاده بأرض أجداده، لايتزعزع ولايتزحزح عنها، مهما بلغت قوة الاعاصير والعواصف الهابة عليه، على مر الزمن هذه من جهة، ومن جهة أخرى، كان على الباحث أن لايتفادى سلامة الموقف من المسألة الكردية عبر تجزئتها، والتعامل مع مفرداتها طبقاً للاهواء الناشئة من الدوافع الغريزية، والباعثة على اثارها وتنشيطها الى حد كبير، فالكاتب الباحث عليه ان يضع نصب عينيه، الاعتزاز بالالتزام بالامانة العلمية، الى جانب الاعتداد بها، تجنباً للهبوط بقصد أوغير قصد في مستنقع الزلل أو الخلل عند طرحه لأية مسألة تاريخية، وبخاصة اذا تعلق الأمر بشعب قاوم عاديات الزمن ونوائب الدهر، ببطولة فائقة نادرة النظر، قليلة النمط وظل ماکثا ضمن نطاق الرقعة الجغرافية الخاصة به وبأجداده، ومحافظا على هويته القومية، برغم تعرضه لمالم يتعرض له الاقلة قليلة من الشعوب من الكوارث والنكبات، ومع ذلك حمى نفسه من الناحية الديموغرافية، ضمن أطار رقعته الجغرافية، وممايثير الغرابة ويدعو الى العجب هو أن الكاتب يعالج المسألة الكردية، على أساس التجزئة، فهو يحجم عن الاعتراف بوجود الشعب الكردي، على أرض يعتزبها ويعتبرها موطنه، وفي ذات الوقت لايجعل



بالاعتراف بوجود هذا الشعب في مناطق أخرى غير البقعة التي ولد عليها، فاذا لم يكن هذا الأمر محصوراً في إطار النقيض وضده، فماذا عسى ان نستعير له من المعاجم التاريخية والسياسية من تسمية، حقاً ان الرجل ليس بضنين، عندما يتعلق الأمر بغير موطنه، لكنه يبلغ في البخل مبلغ الشح، حين يمت الشأن بوجود الكرد في ايران وتركيا والعراق، أن صدر منه أو من غيره لايعد ضرباً من الهبات السخية والهدايا السنية، يغدقها على هذا الشعب أو ذلك، أو موقفاً جريئاً وشجاعاً يستحق عليه جميل الأطرء وجزيل الثناء، لان ذلك أمر واقع يستوي في الاحساس به ذوو الابصار والبصائر والمحجوب عنها على السواء.

فماذا ينفع والحالة هذه التوسل بذريعة التنكر لوجود هذا الشعب، واصالة انتماءه الى تلك الارض وأتهام المتواجدين عليها بالمتسللين اليها، من اصقاع وابقاع غير ذات الصلة بموطن الكاتب، أو نعتهم بمواطنين منصهرين في المجتمع السوري، بعد نزع الهوية القومية التي لاتنزع تحت أي ظرف من الظروف أوحال من الاحوال لحرص حمايتها على الذود عنها، بكل ما هو قد غلى من الانفس والنفائس. أن هذه الفعلة أقل مايقال بحقها، هو أنها رفض للواقع وتغاض عن الحقائق جملة وتفصيلاً، فالتنكر لوجود شعب بعد عزله عن أرضه أو عزلها عنه، وتجاهل تاريخية ومحاولة طمس حضارته، ومحو معالم ثقافته وتقاليده، ليس خطأ سياسياً فحسب، بل خطأ تاريخياً واجتماعياً يأبى الضمير والوجدان الدنو منه بأى حال من الاحوال، ويربأ المطلعون على ألف بائية التاريخ بأنفسهم عن التفكير بالتعامل معه. فمن الاجدر بالباحث ان يتلافى الاخطاء التاريخيه بالاقدام على تصحيحها، بغية نيل المرام المتمثل في صيدين ثمينين، أولهما صدق تعامل مع التاريخ باعتباره خزنة تحفظ تراث الشعوب، بلا انحياز وسجلا للاحداث يرويها الخلف عن السلف لاعتبار والاتعاض، وذاكرة تختزن وقائع الامور صغائرها وكبائرها، لتكون عبرة للاجيال اللاحقة، وثانيهما الفوز بثقة القراء من المنتمين الى غير بني جلدة الكاتب، لاسيما في مثل هذه المواقف ذات الحساسية العالية التي اکتوى الكاتب بلظى نيرانها، منذ أمدٍ من الاماد، ومن العلوم والجلي ان الباحث ليس بحاجة الى ان نذكره بما هو غني عنه، او نحليه الى ثنايا كتب التاريخ التي دونها الشرفيون والغربيون، أو نحظه على تقليب النظر بين صفحات المصادر التاريخية والجغرافية، لنحمله على اكتشاف ثنين لم يسبق اليه غيره، يتجد في كون الجزيرة موطن الكرد منذ القدم، ثم أصبحت كغيرها جزء من الملكات الامبراطورية العثمانية حيناً من الدهر، وبعد انهيار الامبراطورية ال امرها الى سوريا، حسب المعاهدات والاتفاقيات الدولية، منها



اتفاقية سايكس بيكو المنعقدة في 1916م، وكذلك بروتوكولات رسم الحدود الدولية في المنطقة.

ومن مفيد القول ان نذكر الباحث سواء ارتاب فيه أولم يرتب، فالأمر مفوض اليه وهو مخول في الذهاب في مضمار الارتياب الى أي شأو يؤثره هو، أويحجم عن الايغال فيه، مهما كان الأمر لابد من ان نذكره بأن العشائر الملي أو ملان، هي جزء لايتجزء من الشعب الكردي، أبى الكاتب ام رضي راكناً الى الارتياب أو متنائياً عنه، فهي عشائر كردية، تقطن سهل ويران شهر، وقد سطع نجمها بصورة خاصة في عهد زعيمها ابراهيم باشا المؤسس لامارة كردية اتسعت رقعتها الجغرافية شاملة مشارف الفرات، وجبل سنجار، أي منطقة الجزيرة المعروفة لدى ذوي الخبرة والاطلاع وكذلك مشارف ديار بكر. وعند استعراض كتاب الباحث يستشف تناقض صاروخ وحاد، يستحيل على الناظر فيه بعد تقليب صفحاته، أن يتجاوزه أو يصرف النظر عنه، ففي حين يلغي وجود الكرد في سوريا على اساس المواطنة الحققة، يذهب الى الادعاء بانصهارهم في المجتمع السوري تارة، والافرار بوجودهم ضمن جماعات متفرقة هنا وهناك بل وهناك أيضاً، بعد ان يصفهم بالمتسللين ملغياً بذلك عمق أنتسابهم الى تلك الارض طوراً، يمضي في حديثه قائلاً ان المتسللين ويعني بهم الكرد، يملوا الاراضي السورية بغية الانتفاع والتمتع بفوائد قانون الاصلاح الزراعي الصادر من قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958.

والباعث على الغرابة الحققة، هو أن الباحث يحرم الكرد حق انتمائهم الى أرضهم في سوريا وبستكثر الاعتراف بوجودهم، وفي الوقت ذاته يسخو سخاء بالغا حد الاعجاب، حين يظهر بمظهر الجواد الكريم عند الحديث عن وجودهم في لبنان مورداً تفاصيل مستفيضة، تتعلق بهم مانحاً اياهم، مرتبة من المراتب المواطنة اللبانية حين يصفهم بالاقلية القومية من غير اعتراض على هويتهم القومية.

انه لمن العجب العجاب ان تشخص لناظيرنا ملحوظة بالغة في الغرابة والدهشة، يتجنب تسجيلها من يتوسم في ذاته الجدارة، بأن يسمى باحثاً ليس كالذي يصعب عليه ان يلهج بأبيجديات المعلومات التاريخية، وتبدو مقولته التي تتضمنها الملحوظة شبيهة بنشاز ملفت للنظر تمجه الاسماع متناسقة في سياق مقطوعة موسيقية، تنبعث من أوتارها أنغام معزوفة اشتركت في صياغتها أوتار يجيد العازف الضرب عليها، حين يججد بلا أكثرث ولا اقامة ادني اعتبار لمشاعر قوم آخر له التاريخ صفحات مشرقة من الفعاليات والمفاخر والنشاطات والمائر، وذلك بقوله ان معاهدة سيفر التي عقدت في 20 أيار عام 1920م، لاتعترف بالوجود الكردي في سورية ومن باب الاقتصاد في الوقت والجهد، لانثير أي نقاش من أي نوع من القراء الاعزاء من غير بني جلدتنا، بجلاوة صدق



الشهادة التي تنطق بها فقرات المعاهدة ذاتها، ومع علمنا اليقين بأن الباحث ليس جاهلاً بها بل متجاهلاً لها، فإننا نذكره بها واضعين بين يديه الكريمتين، فقرات منها تتعلق باثبات حقيقية وجود الكرد في سورية منطلقين من قوله تعالى "فذكر ان نفعت الذكرى) داحضين طروحاته وتوجهاته ومزاعمه غير المرتكزة على الواقع والحقيقة، مستمدين الأدلة النقيضة لمذهبه من المعاهدة الدولية نفسها، وهذا بند من بنودها لعل الباحث يلتفت قليلاً الى وجود الاخطاء في مدوناته بقصد التنقية والتصحيح التنحية بعد التنقيح واليه مانص عليه البند (64) الرابع والستون من هذه المعاهدة: "ستحضر لجنة مركزها بالقسطنطينية مؤلفة من ثلاثة اعضاء يمثل كل واحد منهم الحكومات الثلاث: الانجليزية-الفرنسية الايطالية. وذلك في خلال سنة أشهر من تاريخ تنفيذ معاهدة الاستقلال الذاتي هذا، بشأن المناطق التي يقيم فيها العنصر الكردي الكائنة شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الارمنية التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال الحدود بين تركيا وبين سوريا والعراق، كما ثبت في الفقرات 27-11-32". وفوق هذا وذاك نرى لزاماً علينا دحض الادعاء الذي ينفي وجود الكرد في سورية، بل يعززه مثال واحداً من باب تلافي الاسهاب، لادفاع الخشية من العجز لنبتل به حكم الباحث على التواجد التاريخي للكرد هنالك من ناحية والغاء نعتهم اياهم بالمتسللين المنصهرين من ناحية أخرى، معتمدين على احصاء للاجئين الذين وفدوا على سورية عام 1925م، فعند ذكر هؤلاء الوافدين ضمن ذلك الاحصاء، لم نجد أي ذكر أو اشارة الى الحاق صفة الهجرة بالكرد أو اعتباره من السلاطين الوافدين على سورية، وهذا دليل ملمعجز لأي نمط من انماط الكتاب الذين قد تسول لهم أنفسهم التعرض لمثل هذه القضايا على هذا المنوال. وهذا مضمون الاحصاء الصادر في العام المشار اليه، نضعه بين أيدي اخواننا القراء، وفي الصدارة الباحث ليحكمو بالعدل ويجعل رائدهم المنطق في اصدار الحكم. كان تعداد اللاجئين الذين كانوا قد استوطنوا البلاد في العام المذكور هو (89000) أرمني، (4000) كلداني، (1800) يعقوبي، (900) يوناني ارثوذكسي، (250) كاثوليكي سوري. بعد الاطلاع على هذه الاحصائية، هل يرى احد ولو ظلاً لشبح يمت صلة الى الكرد وعلاقتهم بسورية؟ هذا السؤال موجه الى الباحث، فهو حري أكثر من غيره بالاجابة عنه بحكم خزينه بالخبرة المتصلة بالكرد وقضاياهم هذا من جانب، ومن جانب آخر فان الكاتب يستمر على التغاضي عن الحقائق الدامغة، ويأبى الا التماذي في المغالطات غير خاشع القلب من الحجج الداحضة لارائه ومواقفه المفتقرة الى المنطق، عند التعامل مع المواضيع والاحداث ذات الشأن المحسوس، كالذي يتعلق بالشعب الكردي، إذ نراه يورد أرقاماً ونسباً سكانية، يزعم أنها تمثل عدد الكرد في ايران تركيا والعراق،



معتمداً على احصائيات صدرت قبل نحو من ثلاثة أرباع قرن من الزمن، وكان الكرد قد بنوا سوراً منيعاً بينهم وبين التناسل والوا على أنفسهم، على أن لاتكاثروا بينهم فيما بعد لالشيئ الارغبة في تحقيق امنية الباحث، المتحسمة في تقليص اعدادهم دون أن يتكلف التكاليف الباهظة التي تحجم عن شن حرب فعلية عليهم لتحقيق الغرض نفسه، وتبنيهاً لنموذج أخر كالذي سبق قبلاً نرتأي ايراد احصائية أخرى وثقتها لجنة منبثقة من عصبة الامم التي حلت محلها منظمة الامم المتحدة الحالية، للبت في النزاع التركي البريطاني القائم على ولاية الموصل عام 1925، والتحري عن الحقائق التي تعزز موقف طرف دون أخر، وبضمنها الاستعانة باجراء استفتاء شعبي عام، للوقوف على رأيه وتفضليه الارجحية التي يؤمن بها ويفضل التمسك بها، وها نحن نورد النسب السكانية من الكرد وفقاً للاحصائية التي أقرتها تلك اللجنة في العام المذكور، في تركيا عدد الكرد مليون ونصف مليون نسمة، وفي سورية وغيرها ثلاثمائة الف نسمة، ولا نرتاب في ان قصده باستعماله كلمة غيرها بعد ذكر اسم سورية صراحة، هو تلميح و اشارة الى لبنان، وهي غير غاضة أو خافية على أحد.

ان ستيفن هسلي يتحدث عن وجود أغلبية كردية في منقة الجزيرة منذ عام 1938م. فالتقرير السنوي الخاص بشؤون اللاجئين قد رفع الى عصبة الامم، في تلك الغضون يذكر النسب الخاصة بتوزيع السكان على هذا النحو في الجزيرة (42000) من العرب، (82000) من الكرد، (31000) مسيحي، (2000) يزيدي وهم من الكرد أيضاً، (1000) يهودي، (1000) شركسي، وان معظم الكرد هم من سكنة القرى والارياف.

بعد كل هذا لاندري لماذا يشعر الباحث بحلاوة طعم التنكر لوجود الكرد في سورية، في الوقت الذي نشاهد مواقف اخوتنا العرب المتميزين بطول الباع في مجال البحث العلمي الأمين والرصين، تناقض موقف صاحب كتاب عرب وأكراد تناقضاً تاماً لاتجمعهم صفة غير تطويع القلم، لكن لفياتين مختلفتين، فهذا يناصر الحقيقة وذاك يجانبها، والمناصرون لم يتنازلوا عن هويتهم القومية بل ظلوا معتزين لها وهذا حق من حقوقهم الطبيعية، لكنهم مع اعتزازهم بقوميتهم لم يبغسوا حق الاخرين في المجال نفسه، فهم لم يتهموا الكرد بالتسلل أو الهجرة، ولم يطالبوا بالانصهار أو ينكروا لتضحيات الجسام التي يفتخر بها الكرد، اثناء مشاركتهم الميدانية في نضال الشعب السوري بكافة ملله، كلما تطلبت المواقف الوطنية ذلك، اذكانوا يهبون مع غيرهم من اخوانهم لتلبية نداء الوطن عند الملمات منها، ها نحن نشير الى كاتب واحد استغناء به عن العديد منهم دكتور شفيق صلاح الدين لايبورد أي ذكر للكرد ضمن المهاجرين الوافدين على سورية. وهذا دليل بالغ في الصدق مبلغه العظيم، على ان الكرد ليسوا



ممن هاجروا من اقطار الارض لترسو بهم سفينة الهجرة في شواطئ سورية، ليستظلوا بأفياء سرحة. الباحث وغيره ممن قد يفسحون لهم المجال رأفة بهم وشفقة عليهم، كلا ان المسألة خلاف هذه المزاعم وشبهاتها، فالكرد القاطنون مع الباحث في البقعة التي هي مدار البحث هم أصلاء متينوا الصلة بهذا الوطن وراسخوا الجذور في أغوارها، يشاطرون اخوتهم العرب السراء والضراء على السواء شأنهم شأن اخوتهم الشركاء، لا يحددون عن الوجة الجماعية قديماً وحديثاً. شاهدنا على اسهامهم في النضال الجماعي انهم منذ عهد الانتداب، اختاروا طريق التلامم مع الشعب العربي في اطار وطنهم المستقبل الموحد، وكان سهمهم في الانتفاضات الوطنية والقومية واضحاً، دون ادخار وسع في المشاركة في الثورة السورية التي عمت الجزيرة، وجبل الكرد، وجبل الزاوية ودمشق. وقبل العني بالبحث الى منتهاه نقف قليلاً عند تعبير جبل الكرد، ونطرح على الباحث والمتعاطفين معه من أولي النوازع المتماثلة في النظر الى المسألة ذاتها سؤالاً، لعلنا نجد جواباً عنه شافياً ووافياً يغني ولايضني، والسؤال هو، ان كان الكرد ضرباً من ضروب المهاجرين والمتسولين الى وطن هم غرباء عنه، يفتقرون الى اصالة الانتماء اليه، فمن منح الجبل صفة الاضافة الى الكرد، وخص هذا الجبل بهم على قاعدة المضاف والمضاف اليه، أ يكون هؤلاء من العمالقة من قوم عاد و ثمود الذين جابوا الصخر بالوادي معهم، ثم ركنوه الى جانب بعضه بعضاً أو جعلوا بعضه فوق بعضه، لينشأ من الصخر الركين جبل دخل التاريخ تحت مسمى جبل الكرد، نترك التعليق للباحث قبل غيره، فهو قدير على الاجابة والجدير بها أكثر من سواه، ثم نسأل أنفسنا ومعنا الباحث قائلين اين كان باحثنا حين سجل الكرد سجلهم الحافل بالتضحيات والبطولات وسطروا ملاحم المفاخر النضالية بالتلاحم مع اخوتهم العرب السوريين، راصدين كل وسعهم في سبيل الذود عن الوطن السوري على صعيدي النفس والنفيس، ولماذا يغفل أو يتغافل عن انخراط الشباب الكرد في العمل النضالي المشترك، بغية الوصول الى الهدف المشترك وكيف غابت عنه مساهماتهم في المؤسسات الوطنية، كالبرلمان والجيش والوزارات المختلفة والدرك وسائر الوظائف والمناصب الحكومية الأخرى دون ان يزرحوا عن هويتهم القومية اوتنزهوا عنهم، فالى جانب نشاطهم في المجالات السابق ذكرها، ظلوا أمناء وحريصين كل الحرص على انتمائهم القومي والوطني، من غير ان ينسوا واجبهم تجاه وطنهم سورية وتقديم الدعم ولاسناد وفقاً لما تتطلبه المواقف الوطنية والمستلزمات النضالية والمستجدات الكفاح الوطني، في كل حين وان ودعوتهم الى التمتع بحقوقهم القومية لم تشكل يوماً ما أي عائق أمام مسيرة القومية العربية وحركتها الوطنية التحريرية على امتداد الوطن العربي الكبير.



وأخيراً وليس آخراً، نرى من واجبنا ان نقول ان الباحث، حاول وهو مجهود النفسى والنفسى ان يقدم تفسيراً المسيرة لاحداث والوقائع المتعلقة بشعوب المنطقة، طبقاً للاملاات والايحاءات التي مصدرها الاهواء والغرائز الذاتية ليس الا، لذلك نحث الباحث على اعادة النظر في كتاباته السابقة، وما سيتلوها من اللواحق خدمة لمنطق التاريخ وقبله نزاهة البحث العلمي ورضانته، علوا لشأن الكتاب والكتابة وكسباً لود الشعوب، على أساس التقييم السليم بعيداً عن الانفعالات والنزوات والافرازات الناجمة عن سالف الأيام وطواري الاحوال.

★ جامعة صلاح الدين/كلية الاداب

اهم المصادر والمراجع

- 1- اسم الكتاب: عرب واكراد رؤية عربية منذر الموصلية، دار الغصون بيروت، 1986م.
- 2- مينورسكي: الاكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة د. معروف خةزنة دار.
- 3- د. بله ج شيركو: القضية الكردية، مطبعة السعادة، مصر. 1930م.
- 4- ستيفن هسلي لونغريك: تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.
- 5- س.ج ادمونز: كردوترك وعرب، مطبعة التايمس، بغداد، 1970م.
- 6- د. شفيق صلاح: دراسة وتخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية، معهد الاتحاد العربي.
- 7- مجلة دراسات اشتراكية، العدد (11) تشرين الثاني دمشق، 1985م.
- 8- صلاح بدرالدين: الاكراد شعباً وقضية، المكتبة التقدمية، بيروت، 1987م.
- 9- كان مقتل قائد الحملة الضابط الفرنسي (روكان) في الجزيرة وعلى مشارف تريبه سبى قبور البيض على يد وطني كردي.
- 10- يعد البطل ابراهيم هنانو ابناً باراً من ابناء الشعب الكردي.
- 11- كوكبة من قاهرة المجاهدين من سكان حي الاكراد، ومنهم مازال على قيد الحياة.